أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2018/03/14م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

ملك الأردن: القمة العربية المقبلة ستدعم "القدس عاصمة لفلسطين"..... 3

الإمارات تدعم الأردن و«من يقيم فيه» وضغط «سعودي» يخرج اتفاقية تجارة مع اردوغان من المعادلة 4

البرلمان العربي يدعو برلمانات أوروبية للاعتراف بدولة فلسطين..... 7

ملك الأردن: القمة العربية المقبلة ستدعم "القدس عاصمة لفلسطين"

بيت لحم- معا- 2018\3\14

أكّد العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني أنّ "القمة المقبلة لجامعة الدول العربية التي ستعقد في العاصمة السعودية الرياض في نيسان المقبل، ستدعم جعل مدينة القدس عاصمة للدولة الفلسطينية".

وذكر بيان للقصر الملكي نقلته وكالة أنباء (بترا) الرسمية أن الملك "شدد على أهمية القمة العربية المقبلة في تنسيق وتوحيد المواقف العربية الداعمة للحقوق المشروعة للأشقاء الفلسطينيين في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية".

وكان الأردن قد أعرب مراراً عن قلقه إزاء وضع القدس عقب إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ديسمبر (كانون الأول) الماضي الاعتراف بالمدينة المقدسة كعاصمة لإسرائيل.

وتشرف عمان على المقدسات الإسلامية داخل الشطر الشرقي لمدينة القدس، والذي كان تحت السيادة الأردنية حين احتلته إسرائيل في حرب 1967، في الوقت الذي تدير فيه الدولة العبرية المعابر، وذلك وفقاً لاتفاق السلام الموقع بين الطرفين عام 1994.

وستعقد قمة رؤساء الدول الـ22 الأعضاء في الجامعة العربية في أبريل (نيسان) المقبل بالرياض كما أقر في القمة السابقة بالأردن في مارس (آذار) من عام 2017.

الإمارات تدعم الأردن و«من يقيم فيه» وضغط «سعودي» يخرج اتفاقية تجارة مع اردوغان من المعادلة

بسام البدارين عمان– «القدس العربي» : 14\3\2018

لا يمكن تلمس استنتاج بريء سياسياً عند رصد ذلك التلامس الزمني الغريب ما بين نشاط مفاجئ للسعودية تحت عنوان الاستثمار في البحر الاحمر وبين قرار غامض بمبررات ركيكة اتخذته وزارة الصناعة والتجارة الاردنية ويقضي بوقف العمل باتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وتركيا.

قبل اسابيع قليلة جداً كان وزير الخارجية التركي مولود اوغلو في عمان وشوهد نظيره الاردني ايمن الصفدي في حالة تصفيق لما سماه انطلاق 70 عاماً على العلاقات مع تركيا مشيراً لثقة بلاده بأن هذه العلاقات ستتعزز باتفاقية جديدة للتبادل التجاري والتعاون في مجال النقل البحري.

ما الذي تغير خلال وقت قصير في جسد العلاقات بين الأردن وتركيا؟.. لا تحتمل الاجابة على هذا السؤال فراغات وسيناريوهات لان التطور الوحيد الذي حصل خلال هذه الفترة الزمنية هو ما يمكن تسميته ومن باب الاستنتاج والتحليل السياسي بالعامل السعودي فقط. فجأة تدخل مدينة العقبة الاردنية ومنذ عشرة ايام فقط وايضاً بصورة غامضة غير مرتبة الى قاموس وادبيات الادب السعودي ويتجول في العقبة مبعوثون ومسؤولون سعوديون يبحثون عن فرص استثمار ضمن سلسلة مشروعات ولي العهد الامير محمد بن سلمان العابرة لشواطئ وضفتي البحر الاحمر.

تراتبية ذات دلالة

التراتبية الزمنية والسياسية هنا لها دلالة ايضاً فبعد نحو اقل من اسبوع بقليل على تلك المشروعات الاستثمارية الضخمة التي يطبل ويزمر لها الاعلام المصري اثر زيارة الامير الشاب بن سلمان وعلى اساس جسور وممرات مائية واستثمارات سياحية على ضفتي البحر الاحمر تبدأ لجنة تركية وسودانية في التفكير باستثمارات سياحية ضخمة على شواطئ جزيرة مساكن السودانية وعلى البحر الاحمر ايضاً الذي دخل عملياً منذ العام الماضي في نطاق التزاحم بين حيتان الاقليم حيث نظام السيسي واسرائيل والنظام السعودي الجديد ودولة الامارات العربية واستثمارها الضخم في الممرات المائية. تفترض دوائر عميقة في القاهرة وعمان بأن تمكين تلك المشاريع التي يتحدث عنها السعوديون غير ممكن بدون مناكفة او حتى طرد اللاعب التركي من شواطئ البحر الأحمر. ولا يمكن النجاح بمهمة من هذا النوع ولأسباب متعددة مع

السودان. لكن مع عمان التي تبحث حكومتها عن أي شريك وفي اي مجال استثماري يمكن تجربة الضغوط، الامر الذي يفترض ان تقرأ سلسلة المشاهد على اساسه خصوصاً وان الاقتصاد الاردني مخنوق ومن غير المنطقي ولا المعقول لبلد يعاني ازمة اقتصادية ومالية خانقة ان يتطوع ويتبرع في إلغاء اتفاق حيوي مع دولة اقليمية في المنطقة مثل تركيا مع انه اتفاق جديد اصلاً. وزارة الصناعة والتجارة الأردنية التي اتخذت القرار قدمت للرأي العام مسوغات ومبررات باهتة فقد تحدثت في التبرير عن ميلان الميزان التجاري لصالح الاتراك وعن ضعف عوائد الاستثمار التركي وعن الحاجة لحماية المنتج الصناعي والتجاري الاردني.

الوزارة التي يديرها أصلاً وزير شاب كانت آخر رحلاته العودة من تركيا في الجانب المهني واستعراض آفاق التعاون معها طرحت للرأي العام بيانا باهتا لان الميزان التجاري الاردني مائل دومًا وفي كل الحالات ومع غالبية الدول التي وقعت معها اتفاقيات تجارة حرة ولان الاقتصاد الاردني الضيق لا يمكنه اصلاً المنافسة لا مع تركيا ولا مع غيرها .

كذلك لأن الحديث عن حماية المنتج الاردني يخلو من الاقناع والمصداقية لان من ينتجون لأغراض التصدير في الاردن يرفعون الصوت عالياً ولديهم مشكلات عدة لم يقل أي منهم في الماضي إن واحدة منها هي الاتفاقية الموقعة مع تركيا حصرياً. لافت جداً في قرار وزارة الصناعة والتجارة الاردنية ان الذي رد عليه وفند معطياته الفنية والمهنية ليس تركيا بل الحاج عيسى حيدر مراد رئيس غرفة الصناعة والتجارة الاردنية والذي زار أنقرة واسطنبول مرتين مؤخراً على الاقل برفقة وزير الصناعة والتجارة في بلاده يعرب القضاة.

ضرر تجاري

ما قاله مراد وهو يسجل مخالفة علمية تبدد مصداقية قرار وزارة بلاده هو ان قرار الوقف بعمل اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا سيلحق ضرراً بالقطاع التجاري والخدماتي الاردني لان الكثير من القطاعات التجارية الاردنية بنت استثماراتها وتعاملاتها وتوكيلاتها واتفاقياتها مع الشركات التركية بما يتوافق مع بنود الاتفاقية التي تم الغاؤها. الاهم والاعمق هو ما قدمه مراد كبديل لو حسنت النوايا السياسية ويتمثل في اعادة دراسة الاتفاقية مع تركيا بصورة متأنية لتحقيق مصلحة الطرفين . وعلى هذا الاساس يظهر الجانب السياسي في الموضوع فقد استبدل الوزير الصفدي صورته الحماسية مع نظيره التركي اوغلو بأخرى مماثلة

مع نظيره الاماراتي الشيخ عبد الله بن زايد الذي يصرح علناً برفقة الصفدي فجأة بان الاردن بلد مهم واستراتيجي وسيتم تقديم كل ما يلزم لمساعدته.

الاهم في ما صرح به بن زايد هو اعتباره أن التحديات التي يواجهها الاردن تواجه الامارات ايضاً وتلك العبارة التي قال فيها الوزير الاماراتي بان بلاده معنية بتوفير الحياة الكريمة لأبناء الاردن ومن يقيم فيه متحدثاً عن تنشيط الاتفاقيات بين البلدين وعن تعاون في مجال الطاقة قريباً. ومن المرجح ان الاطاحة بقرار بيروقراطي مثل اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا والتي شكلت نقطة تجاذب اصلاً مع الرئيس رجب طيب اردوغان له علاقة بحمى الصراع والتنافس في البحر الاحمر.

وله علاقة بمتطلب اماراتي سعودي سياسي يضغط على الاردن لدفن اي محاولة للتجاذب مع تركيا اردوغان. قد تحصل تلك المقايضات دوما في عالم السياسة خصوصا في اقليم الشرق الاوسط لكن السؤال الاردني الذاتي هو التالي: هل يوجد طاقم يمتلك مهارة التفاوض والمقاومة ويحصل من السعودية وحلفائها على صفقة مضمونة وجيدة بعد التخلي عن اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا؟

البرلمان العربي يدعو برلمانات أوروبية للاعتراف بدولة فلسطين

الرياض – الأناضول 14\3\2018

دعا البرلمان العربي، الأربعاء، برلمانات عدد من الدول الأوروبية إلى حث حكوماتها على الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها مدينة القدس.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) أن رئيس البرلمان العربي، مشعل السلمي، شدّد، في رسائل مكتوبة إلى رؤساء برلمانات أوروبية، على عمق العلاقات التاريخية والإستراتيجية بين العالم العربي والبلدان الأوروبية، والمصالح المشتركة بين الجانبين.

وتوجّه البرلمان العربي برسائله إلى برلمانات كلّ من المملكة المتحدة، وإيرلندا، والبرتغال، وفرنسا، إضافة إلى إيطاليا، وإسبانيا، ولوكسمبورغ، وبلجيكا، واليونان.

وقال السلمي، في رسائله، إن البرلمان العربي يتطلع لأن تحثّ برلمانات هذه الدول حكوماتها على الاعتراف بدولة فلسطين، وعاصمتها مدينة القدس الشرقية على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967، استناداً إلى قواعد القانون الدولي، والمرجعيات الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة.

واستند السلمي على موقف هذه الدول الداعم للسلام العادل والشامل، مؤكّدا أن أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس، أو مركزها، أو تركيبتها الديمغرافية، "ليس لها أي أثر قانوني".

كما أشار إلى أن هذه القرارات والإجراءات "لاغية وباطلة"، مطالبًا بضرورة إلغائها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأثار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، غضبا عربيا وإسلاميا وانتقادات دولية باعتباره، بإعلانه في 6 ديسمبر/كانون أول الماضي، القدس بشقيها الشرقي والغربي عاصمة مزعومة لـ (إسرائيل).

تم بحمد الله